الجمهورية الإسلامية الموريتانية

شرف - إخاء - عدل

وزارة المالية

تعميم إعـــــداد مشروع قانون المالية لسنة 2027

يوليو 2026

وزارة المالية
Ministère des Finances

الوزير
Le Ministre

Nouakchott le: ..... 31 JUIL 2026 .....انواكشوط في:

Numéro: ..... 000007 .....الرقم:

تعميم رقم: ...../و.م/م.ع.م /2026

إلى
السيدات والسادة الوزراء،
السيد المندوب العام للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء "تآزر"
السيدة مفوضة الأمن الغذائي،
السيد مفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني.

الموضوع: إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2027

أولاً: السياق العام

سيتم إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2027 بالاستناد إلى وثيقة البرمجة الميزانوية متوسطة المدى للفترة 2027-2029، التي اعتمدها مجلس الوزراء بموجب البيان رقم 19 /2026/و.م بتاريخ 1 يوليو 2026. وعملاً بأحكام المادة 46 جديدة من القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية والتي تنص على" يتم إعداد قانون المالية السنوي اعتمادا على برمجة ميزانوية متعددة السنوات يجري تحيينها كل سنة بهدف ضمان الاستقرار الاقتصادي الكلي، واستدامة المالية العامة، وتكييف السياسة المالية لتتلاءم مع تطور الظرفية المالية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد....".

ويأتي إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2027 في سياق يتسم بمواصلة تنفيذ الإصلاحات الميزانوية، وتعزيز مسار إرساء ميزانية البرامج، فضلاً عن دخول القاعدة الميزانوية الجديدة حيز النفاذ، والتي تقوم على تحديد سقف للعجز الأولي خارج الموارد الاستخراجية.

كما يشكل هذا المشروع أداةً أساسية لتجسيد التوجهات الاستراتيجية الواردة في برنامج فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، »طموحي للوطن«، والذي يجري تنفيذ التزاماته تدريجياً من خلال مختلف البرامج والاستراتيجيات المنبثقة عن السياسة العامة للحكومة؛ وترمي هذه التوجهات إلى تعزيز التماسك الاجتماعي، وتنمية رأس المال البشري، وترسيخ أسس نمو اقتصادي شامل ومستدام، يضع المواطن في صميم السياسات العمومية.

في هذا الإطار، يتعين أن يترجم مشروع قانون المالية لسنة 2027 هذه الأولويات إلى اعتمادات مالية منسجمة ، مع إيلاء عناية خاصة لتعزيز آليات الحماية الاجتماعية ومواكبة الأسر الأكثر هشاشة من خلال مختلف البرامج الاجتماعية التي تنفذها الدولة. كما ينبغي أن يدعم السياسات الرامية إلى تنمية الموارد البشرية، لا سيما في مجالات التعليم والتكوين المهني والصحة والتشغيل، مع تسريع إنجاز البنى التحتية الهيكلية في قطاعات النقل والطاقة والمياه والرقمنة والسكن، بما يساهم في تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق نمو مستدام ومتوازن وقادر على خلق فرص تنموية على امتداد كامل التراب الوطني..

ثانياً: التوجيهات العامة لإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2027

يشكل إعداد ميزانية سنة 2027 محطةً حاسمة في مسار تعميق إصلاح منظومة المالية العامة الذي باشرته الدولة، ويؤذن بالانتقال إلى مرحلة أكثر تقدماً في تكريس مبادئ ميزانية البرامج وترسيخ ثقافة الأداء والنتائج في تدبير الموارد العمومية.

وفي هذا الإطار، يتعين إعداد المقترحات الميزانوية وفق مقاربة ترتكز على الأداء وتحقيق النتائج، مع إعطاء الأولوية لتحسين جودة الإنفاق العمومي، بدلاً من الاكتفاء بإعادة اعتماد مخصصات السنوات السابقة.

في سياق تعزيز التحكم في المالية العامة وتحسين استخدام موارد الدولة، تُدعى القطاعات الوزارية إلى مواصلة جهود ترشيد نفقات التسيير، من خلال اعتماد تخصيص أكثر كفاءة وفعالية للاعتمادات المالية المتاحة. وتحقيقًا لهذه الغاية، ينبغي أن تُعدّ المقترحات الميزانوية استنادًا إلى تقييم دقيق للاحتياجات الفعلية، وأن تندرج ضمن نهج يهدف إلى التحسين المستمر لجودة الإنفاق العام وتعزيز كفاءته.

وعليه، يتعين على القطاعات الوزارية، على وجه الخصوص، ما يلي:
إعداد مقترحاتها الميزانوية مع التقيد التام بسقوف الاعتمادات الميزانوية المرفقة بهذا التعميم؛

- إعطاء الأولوية لتدعيم وتعزيز السياسات والبرامج العمومية القائمة قبل اقتراح أي نفقات أو مشاريع جديدة؛
تبرير كل طلب للاعتمادات المالية في ضوء النتائج المنتظرة والأولويات التي حددتها الحكومة؛
- العمل على تحسين كفاءة النفقات الجارية بما يتيح توفير هوامش مالية داخل كل قطاع وزاري؛
- ضمان الاتساق الكامل بين الاستراتيجيات القطاعية والبرامج والأنشطة والأنشطة الفرعية ومؤشرات الأداء؛
- الحد من اللجوء إلى النفقات الاستثنائية؛
- إعداد وإحالة كشف مفصل للموارد البشرية، موزع حسب البرامج الميزانوية.

ثالثاً: حوار التسيير، إطار النفقات الميزانوية متوسط المدى القطاعية، ومشروع الأداء السنوي

تمثل سنة 2027 مرحلة الانتقال إلى المسؤولية الكاملة لمسؤولي البرامج في إطار إعداد ميزانية البرامج، بما يكرس مبدأ المساءلة عن النتائج ويعزز استقلالية التسيير في حدود الاعتمادات والأهداف المرسومة.

ولهذا الغرض، يتعين على كل مسؤول برنامج تنظيم حوار تسيير مؤسسي ومنظم مع مسؤولي الميزانيات التشغيلية للبرامج ومسؤولي الوحدات التشغيلية التابعة له.
ويهدف هذا الحوار، على وجه الخصوص، إلى:

- ترجمة التوجهات الاستراتيجية للقطاع إلى أهداف تشغيلية قابلة للتنفيذ؛
- تحديد النتائج المنتظرة من كل برنامج؛
- اعتماد الإجراءات والأنشطة الكفيلة بتحقيق تلك النتائج؛
- تحديد مؤشرات الأداء الأكثر أهمية؛
- تحديد مسؤوليات مختلف مستويات التسيير.

ويتعين أن تستند الأهداف المعتمدة مباشرة إلى الاستراتيجيات القطاعية المصادق عليها من طرف الحكومة، وأن تستوفي معايير الملاءمة، والفعالية، والكفاءة، والقابلية للقياس، والواقعية.

كما يُعد إطار النفقات الميزانوية متوسط المدى القطاعية للفترة 2027-2029 حصرياً على أساس الأغلفة التوجيهية المرفقة، ولا يجوز تجاوزها إلا بموجب مبررات اقتصادية ومالية مفصلة ومدعمة.

وعلاوة على ذلك، فإن الاعتماد النهائي للأغلفة الميزانوية سيظل رهيناً بجودة المشروع السنوي للأداء لسنة 2027 ومدى اتساقه مع متطلبات ميزانية البرامج.
ويتعين أن يتضمن هذا المشروع، على وجه الخصوص:

- الأهداف الاستراتيجية للبرنامج؛
- الأهداف التشغيلية؛

مؤشرات الأداء مرفقة بقيمها المرجعية والأهداف السنوية المستهدفة؛

- النتائج المنتظرة؛
- التبرير المفصل للاعتمادات المالية المطلوبة.

رابعاً: برمجة الاستثمارات العمومية

لا يجوز إدراج أي مشروع استثماري جديد ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2027 ما لم يكن قد أُدرج مسبقاً في برنامج الاستثمارات العمومية و أن يكون قد استوفى جميع إجراءات التقييم والاعتماد المنصوص عليها.

ويتعين على القطاعات الوزارية الحرص على ضمان الاستدامة المالية للمشاريع الاستثمارية المقترحة، ولا سيما من خلال مراعاة الأعباء المستقبلية المترتبة على تشغيلها وصيانتها، بما يكفل استمرارية المرفق العام وحسن استخدام الموارد العمومية.
كما تُمنح الأولوية، عند برمجة الاستثمارات، لاستكمال المشاريع قيد التنفيذ وتحقيق جاهزيتها التشغيلية، قبل الشروع في إطلاق مشاريع استثمارية جديدة، وذلك تعزيزاً لفعالية الاستثمار العمومي وترشيداً لاستخدام الموارد المتاحة.

خامساً: إدماج البعد المناخي والوسم الميزانوي

انسجاماً مع الخطة الوطنية للمناخ، والخطة الوطنية للتكيف مع التغيرات المناخية، والمساهمة المحددة وطنياً ، فضلاً عن الالتزامات الدولية لبلادنا، يتعين على جميع القطاعات الوزارية إدماج الاعتبارات المناخية بصورة منهجية في إعداد مقترحاتها الميزانوية.
ولهذا الغرض، يخضع كل مشروع استثماري لعملية وسم ميزاني وفق بُعدين متكاملين، هما:

- مدى مساهمة المشروع في التكيف مع آثار التغيرات المناخية؛
- مدى مساهمة المشروع في التخفيف من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

سادساً: سير التحكيم الميزانوي

عملاً بأحكام المادة (47) من القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية، تم تنظيم مناقشة التوجهات الميزانوية لأول مرة بتاريخ 15 يوليو 2026، في خطوة مفصلية تجسد التقدم المحرز في مجال ترسيخ حكامة المالية العامة وتعزيز مبادئ الشفافية والانضباط في إعداد الميزانية.

وفي إطار التحضير لجلسات التحكيم الميزانوي المقرر انطلاقها ابتداءً من 1 سبتمبر 2026، وتعزيزاً لنجاعتها وفعاليتها، ستُنظم، في أجل أقصاه 18 أغسطس 2026، جلسات تمهيدية للتحكيم تجمع بين المصالح المختصة في قطاعاتكم الوزارية والمديرية العامة للميزانية. وتهدف هذه الجلسات إلى التحقق من مدى اتساق المقترحات الميزانوية مع الأغلفة التوجيهية الواردة في وثيقة البرمجة الميزانوية متوسطة المدى للفترة 2027-2029، واستكمال إعداد الأطر القطاعية متوسطة المدى للنفقات والمشاريع السنوية للأداء، وتحديد المسائل التي تستوجب التحكيم، بما يضمن حسن سير جلسات التحكيم الميزانوي في أفضل الظروف.
وقد أُعد هذا الجدول الزمني وفقاً لأحكام النصوص التشريعية والتنظيمية النافذة، بما يكفل احترام الآجال القانونية المتعلقة بإعداد مشروع قانون المالية والتحكيم بشأنه واعتماده، ويضمن في الوقت ذاته جودة المقترحات الميزانوية واتساقها قبل عرضها على التحكيم الحكومي.

ولهذا الغرض، ستُجرى عملية التحكيم الميزانوي المقررة بتاريخ 1 سبتمبر 2026 وفق منظور متعدد السنوات يغطي الفترة 2027-2029 ، استناداً إلى وثيقة البرمجة الميزانوية متوسطة المدى 2027-2029 ، التي تحدد الأغلفة الميزانوية التوجيهية لميزانية الدولة على امتداد هذه الفترة. وعليه، فإن مقترحات القطاعات الوزارية لن تخضع للتحكيم بالنظر إلى احتياجات سنة 2027 فحسب، وإنما كذلك في ضوء مدى استدامتها المالية واتساقها مع أولويات البرمجة الميزانوية على امتداد كامل الفترة المرجعية.

بالنسبة للقطاعات الوزارية التي تُعرض اعتماداتها وفق مقاربة ميزانية البرامج، فإن التحكيمات الميزانوية برسم هذه السنة ستستند أساساً إلى الإطار القطاعي متوسط المدى للنفقات للفترة 2027-2029 وإلى المشروع السنوي للأداء لسنة 2027، باعتبارهما الوثيقتين المرجعيتين لتقييم مدى وجاهة طلبات الاعتمادات، واتساقها مع الأولويات الاستراتيجية للقطاع، ومدى مساهمتها في تحقيق النتائج المستهدفة.

وعليه، لن تقتصر جلسات التحكيم الميزانوي على دراسة الاعتمادات المالية المطلوبة، بل ستشمل كذلك تقييم الأهداف المتوخاة، ومؤشرات الأداء المقترحة، والنتائج المنتظرة، ومدى استدامة الالتزامات الميزانوية على امتداد فترة البرمجة متوسطة المدى.

ولهذا الغرض، ستسترشد التحكيمات الميزانوية بالتوجهات الاستراتيجية الآتية:

- المحافظة على التوازنات الاقتصادية الكلية وضمان استدامة المالية العامة على المدى المتوسط والطويل؛
- التقيد بالقاعدة الميزانوية الجديدة التي تحدد سقف العجز الأولي خارج الموارد الاستخراجية بنسبة 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، وذلك وفقاً لأحكام القانون النظامي رقم 019-2026 الصادر بتاريخ 1 يونيو 2026 والمرسوم التطبيقي رقم 2026 - 090 الصادر بتاريخ 3 يونيو 2026؛
- تحسين جودة الإنفاق العمومي من خلال توجيه الموارد، على سبيل الأولوية، نحو السياسات العمومية ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي الأكبر؛
- مواكبة جهود تنويع الاقتصاد الوطني، ولا سيما عبر تثمين القطاعات الإنتاجية، وتطوير البنى التحتية الهيكلية، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني؛
- تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود في مواجهة الصدمات المناخية والاقتصادية والجيوسياسية؛
- ترسيخ حكامة ميزانوية قائمة على الأداء، والشفافية، ومساءلة المسؤولين العموميين، وتقييم النتائج.

وبناءً عليه، ينبغي أن تسهم المقترحات الميزانوية بصورة مباشرة في تنفيذ أولويات برنامج فخامة رئيس الجمهورية، والسياسة العامة للحكومة، والاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك، فضلاً عن الوفاء بالالتزامات الدولية التي تعهدت بها بلادنا.

سابعاً: الأحكام الختامية

حرصاً على احترام الآجال القانونية والتنظيمية، يتعين أن تُحال المقترحات الميزانوية، بعد تأشيرها من طرف المراقب المالي للقطاع، إلى المديرية العامة للميزانية، كما يتعين إحالة ميزانية الاستثمار إلى المديرية العامة للتمويلات والتعاون الاقتصادي بوزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، بالنسبة لجزء الاستثمارات العمومية، وذلك في أجل أقصاه 06 أغسطس 2026، مرفقة بجميع الوثائق والمستندات التبريرية المطلوبة.

كما يجب إدخال كافة البيانات في النسخة الجديدة من النظام المعلوماتي الرشاد عبر الرابط 10.1.177.220، الذي يغطي مختلف مراحل الدورة الميزانوية، من الإعداد إلى التنفيذ والمتابعة.
ولا يُنظر في أي طلب يرد بعد انقضاء الآجال المحددة، إلا بموجب ترخيص صريح من وزير المالية.

ويتعين إدخال جميع المعلومات والبيانات المطلوبة في النظام الرشاد ويجب أن تتضمن الملفات المحالة، على وجه الخصوص، ما يلي:

- الإطار متوسط المدى القطاعي للنفقات للفترة 2027-2029؛
- المشروع السنوي للأداء لسنة 2027؛
- بطاقات مشاريع الاستثمار العمومي؛
- جدول الوسم الميزانوي للمناخ؛
- كشفاً مفصلاً للموارد البشرية، موزعاً حسب البرامج الميزانوية؛
- وجميع الوثائق التبريرية المطلوبة.

وستتولى المديرية العامة للميزانية إجراء تقييم وتحليل معمق لجودة المقترحات الميزانوية المقدمة قبل افتتاح جلسات التحكيم الميزانوي.
كما يتعين تحيين المشاريع السنوية للأداء التي ستُعرض خلال جلسات التحكيم، عقب الانتهاء من أعمال التحكيم، بما يعكس الأغلفة الميزانوية النهائية المعتمدة لسنة 2027 وتُحال النسخ النهائية لهذه المشاريع إلى المديرية العامة للميزانية قصد إدماجها بصورة نهائية في نظام الرشاد قبل استكمال إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2027.

ويدعى جميع القطاعات الوزارية إلى تعبئة مختلف مصالحها الإدارية والتقنية تعبئة فعلية، بما يضمن أن تشكل السنة الثانية من تطبيق ميزانية البرامج مرحلة لترسيخ ثقافة الأداء، وتعزيز المسؤولية الإدارية، والارتقاء بكفاءة وفعالية الإنفاق العمومي، انسجاماً مع أهداف الحكومة الرامية إلى تحديث منظومة إدارة المالية العامة.

وفي إطار مواكبة القطاعات الوزارية وضمان حسن تنفيذ هذه المقاربة الميزانوية الجديدة، قامت المديرية العامة للميزانية بتشكيل فرق للدعم الفني مخصصة لمرافقة مختلف القطاعات الوزارية.

وقد باشرت هذه الفرق بالفعل مهامها إلى جانب المصالح الفنية المختصة داخل قطاعاتكم،

حيث تتولى تعزيز قدرات الهيئات المعنية، وتقديم الدعم المنهجي والفني اللازم، وتيسير استيعاب واعتماد أدوات التسيير الميزانوي الحديثة، ولا سيما في مجالات البرمجة الميزانوية متعددة السنوات، وإعداد الأطر القطاعية متوسطة المدى للنفقات، وإعداد المشاريع السنوية للأداء لسنة 2027، وصياغة الأهداف ومؤشرات الأداء.

ويهدف هذا الدعم إلى ضمان جودة الوثائق الميزانوية التي تعدها قطاعاتكم، وتعزيز اتساقها وامتثالها للمقتضيات التنظيمية، بما يسهم في ترسيخ ثقافة حقيقية للتسيير المرتكز على النتائج، وفقاً لمتطلبات الإصلاح الميزانوي الذي تنفذه الدولة.

وفي الختام، أهيب بكم أن تتخذوا جميع التدابير والإجراءات الكفيلة بضمان الإعداد الأمثل لمشروع قانون المالية لسنة 2027، في إطار الالتزام بمبادئ الأداء، والشفافية، والمساءلة، واستدامة المالية العامة، بما يكفل تحقيق الأهداف الاستراتيجية للإصلاح الميزانوي وتعزيز كفاءة تدبير الموارد العمومية.

كوديورو موسى انكنور

ج.إ.م / وزارة المالية
الوزير
Le Ministre
R.I.M / Ministère des Finances

التوزيع
- و.أ
- و.أ.ع/ر.ج

الوثائق المرفقة
- الأغلفة الميزانوية
- وثيقة برامج الاستثمار 2027